Document: EB 2018/124/R.29
Agenda: 8(a)(i)
Date: 20 August 2018
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها التاسع والأربعين بعد المائة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Advit Nath
المدير والمراقب المالي
شعبة المحاسبة والمراقب المالي
رقم الهاتف: 2829 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

Allegra Saitto
مديرة الإبلاغ المالي والائتمان المؤسسي
رقم الهاتف: 2405 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والعشرون بعد المائة
روما، 11–13 سبتمبر/أيلول 2018

للاستعراض

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها التاسع والأربعين بعد المائة

موجز تنفيذي

1- انتخبت لجنة مراجعة الحسابات إيطاليا رئيساً للجنة حتى نهاية أبريل/نيسان 2021.

2- وعولجت على نحو مُرضٍ مختلف البنود المتصلة بخدمات المراجع الخارجي للحسابات، بما في ذلك طلب زيادة أتعابه. واستعرضت اللجنة التقارير المعيارية ومذكرة التفاهم، كما طلبت من مراجع الحسابات الخارجي إعداد مذكرة عن المعيار 9 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي، بالتركيز بشكل مخصوص على جودة المعلومات والبيانات والخطر الائتماني، لتكميل التحديث المقدَّم من الإدارة بشأن هذا الموضوع.

3- واتُفق على استعراض الوثيقة المتعلقة بمواءمة شروط التمويل من جانب لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول بغرض توفير توضيحات إضافية حول عدد من المسائل المتعلقة بالمقترح. ولاقى اقتراح عقد حلقة دراسية غير رسمية للمجلس بشأن المسألة ترحيباً كبيراً.

4- واتُفق أيضاً على استعراض سياسة الاقتراض غير التيسيري خلال اجتماع لجنة مراجعة الحسابات في نوفمبر/تشرين الثاني لإقرارها للاستفادة من الاستعراض الشامل المقبل للبنك الدولي قبل موافقة المجلس التنفيذي عليها في ديسمبر/كانون الأول، وموافقة مجلس المحافظين على إدخال تعديل على سياسات التمويل المقدَّم من الصندوق ومعاييره في فبراير/شباط 2019.

5- ونظرت اللجنة في جميع الوثائق المدرجة في جدول الأعمال. ويرد في الأقسام الواردة أدناه ملخص شامل يوجز المداولات التي دارت أثناء الاجتماع.

محاضر الاجتماع التاسع والأربعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها التاسع والأربعين بعد المائة

1- تود لجنة مراجعة الحسابات أن توجه انتباه المجلس التنفيذي إلى المسائل التي نظرت فيها اللجنة أثناء اجتماعها التاسع والأربعين بعد المائة الذي عقد في 29 يونيو/حزيران 2018.

انتخاب رئيس لجنة مراجعة الحسابات

2- في أعقاب تعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات في أبريل/نيسان 2018، ووفقاً للبند 1 من المادة 11 من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، شرع أعضاء لجنة مراجعة الحسابات في انتخاب رئيس اللجنة للفترة المنتهية في أبريل/نيسان 2011. وانتخبت إيطاليا من القائمة ألف بالإجماع رئيساً للجنة مراجعة الحسابات.

اعتماد جدول الأعمال

3- اعتُمد جدول الأعمال بعد إدراج المواضيع التالية تحت بند "مسائل أخرى":

- تحديث بشأن انتخاب خبير التقييم المستقل الذي سيتولى إجراء تقييم المخاطر؛
- تحديث بشأن متابعة الإدارة للتوصيات المنبثقة عن اجتماعات لجنة مراجعة الحسابات؛
- وسائل تيسير توجيه المجلس وتسييره للتقدم المحرز في تنفيذ التزامات الإدارة.

4- وأبلغ الرئيس أعضاء اللجنة بأن رئيس مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال اقترح عقد اجتماع مشترك مع لجنة مراجعة الحسابات يوم 8 أكتوبر/تشرين الأول 2018 لإتاحة مناقشة البنود ذات الصلة بالهيئتين الفرعيتين. وسيتيح ذلك فرصة لتعزيز الحوار واتخاذ قرار بشأن المسائل المتصلة اتصالاً مباشراً بالاستدامة المالية للصندوق. ووافق الأعضاء على الاقتراح، وطلبوا من رئيس مجموعة العمل تحديثاً بشأن الوضع عقب الاجتماع الثالث لمجموعة العمل المقرَّر عقده في 23 يوليو/تموز 2018.

محاضر الاجتماع الثامن والأربعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

5- اعتُمدت المحاضر بدون أية تعليقات.

استعراض الرسوم المتعلقة بعقد المراجع الخارجي

6- قدَّمت الإدارة بند جدول الأعمال، فأشارت إلى طلب المراجع الخارجي زيادة أتعابه للسنة المالية 2018 بما نسبته 12 في المائة وزيادتها بنسبة 8.3 في المائة للسنوات المالية من 2019 إلى 2021. وتشمل الأتعاب المطلوبة بدل غلاء المعيشة عن السنة المالية 2018، وأنشطة المراجعة الإضافية التي ستُجرى لمرة واحدة في عام 2018 لدعم اعتماد المعيار 9 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وأنشطة المراجعة السنوية الإضافية المتكررة اعتباراً من عام 2019 حتى عام 2021.

7- وأُبلغت اللجنة أيضاً بأن إدارة الصندوق نظرت في الطلب وتراه معقولاً في ضوء المبررات التقنية الشاملة المقدَّمة من شركة Deloitte & Touche. ولوحظ أيضاً أن تعقد المعيار المحاسبي يتطلب استثماراً كبيراً من الإدارة. وجرى التعاقد مع وحدة الدراسات التحليلية في مؤسسة مودي لدعم تنفيذ المعيار وأنشطة المراجعة

الإضافية لتقييم الافتراضات والحسابات المتعلقة بالخسائر الائتمانية التقديرية المتوقعة المرتبطة بالقوائم المالية للصندوق.

8- وأشارت الإدارة إلى أنه لم يكن ممكناً أثناء طرح العطاءات في عام 2016 توقع حجم الجهد الإضافي المطلوب لتنفيذ المعيار 9. وبالإضافة إلى ذلك، طُلب من جميع المتقدمين عرض أسعار أتعابهم نظير أعمال المراجعة عن السنة المالية 2017 فقط، والتي لم تشمل التكاليف المتصلة بتنفيذ المعيار 9 في عام 2018. وشهدت الصناعة المالية والمصرفية الدولية التي تخضع للمعيار 9 المذكور، زيادة في أتعاب المراجعة تتعلق تحديداً باعتماد المعيار 9. وأكدت بيانات المقارنات المعيارية أن المؤسسات المالية الدولية الأخرى شهدت أيضاً زيادات في التكاليف تراوحت بين 15 في المائة و17 في المائة نتيجة لتنفيذ هذا المعيار.

9- وناقشت اللجنة البند باستفاضة. وأعرب الأعضاء في البداية عن تقديرهم للاستعراض التحليلي وامتنانهم للإدارة على ما بذلته من جهود إضافية بشأن هذا البند من جدول الأعمال. غير أنهم أشاروا أيضاً إلى أنهم يرون أنه كان ينبغي أثناء صياغة العقد أن تؤخذ في الحسبان احتمالات تطبيق المعيار 9 وتحديات المراجعة الإضافية المتصلة به. وذكر الأعضاء أنهم يرون عموماً أن عملية التوريد ينبغي أن تراعي، إلى أقصى حد ممكن، هذا النوع من الاحتمالات، تجنباً لتنقيحات الأتعاب التي تتخذ في كل الحالات تقريباً شكل زيادة. وتلبية لطلب اللجنة، قدَمت الإدارة إيضاحات أخرى بشأن عملية التوريد في الصندوق، مشيرة إلى أن الزيادات في الأتعاب استثنائية في العادة، ويمكن أن تتوقف على طبيعة المهام والاختصاصات المحدَّدة.

10- ووافقت اللجنة على زيادة الأتعاب.

تقرير المراجع الخارجي عن الضوابط الداخلية والإجراءات المحاسبية

11- قدَّمت شركة Deloitte & Touche التقرير المتعلق بالضوابط الداخلية والإجراءات المحاسبية، مشيرة إلى أن التوصيات الواردة فيه نشأت أثناء إجراء المراجعة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017. ولم تسفر أيٍ من التوصيات عن تعديل رأي المراجع سواءً بالنسبة للقوائم المالية الموحَّدة أو تقرير تصديق الإدارة على فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي. ولوحظت الضوابط الإضافية التي طُبقت في عام 2017، وطرحت توصية متوسطة الأولوية بشأن الحاجة إلى وضع إطار رسمي للضوابط المحيطة بمعاملات المكاتب القطرية للصندوق ضمن إطار تفصيلي، لا سيما زيادة تفويض السلطات للمكاتب القطرية. وأشار المراجع الخارجي أيضاً إلى التحسينات التي طرأت على الإجراءات المعتمدة لدى الأطراف ذات الصلة بشأن الكشف عن المعلومات، واقترح اتخاذ خطوات إضافية للكشف عن المعلومات المتصلة بموظفي الإدارة الرئيسيين. وفي هذا الصدد، أكدت الإدارة للأعضاء أن التوصية المتعلقة بالمعيار 24 من المعايير المحاسبية الدولية ستُنفذ في الوقت المحدَّد كي يتسنى للمراجع الخارجي استعراضها.

12- ورحَّب أعضاء اللجنة بالتقرير، ورأت اللجنة أنه قد تم بذلك استعراضه.

مذكرة استراتيجية المراجعة للمراجع الخارجي عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018

13- عند عرض مذكرة الاستراتيجية، أبلغ الشريك المكلَّف بمهمة المراجعة اللجنة أنه حدَّد أربعة مخاطر رئيسية متعلقة بمراجعة الحسابات لعام 2018، وهي حساب القيمة العادلة على القروض توخياً للاتساق مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي؛ ودقة حساب تحويل العملات الأجنبية؛ وإثبات الإيرادات حسب المطلوب وفق المعايير الدولية لمراجعة الحسابات؛ وتجاوز الإدارة للضوابط، مع التركيز على اجتهاد الإدارة أو تقديرها باعتباره خطراً يمس المراجعة، حسب ما تقتضيه المعايير الدولية لمراجعة الحسابات في جميع عمليات المراجعة. وعلاوة على ذلك، أشار المراجع الخارجي إلى أنه سيجري أثناء عملية المراجعة الاضطلاع بأنشطة لتنفيذ المعيار المحاسبي الجديد (المعيار 9 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي) في عام 2018.

14- وطلب الأعضاء إيضاحات بشأن رأي المراجع الخارجي في مخاطر سعر الصرف من حيث أثر الأسهم على القوائم المالية. وبالإضافة إلى ذلك، طلب الأعضاء من شركة Deloitte & Touche أن تقدِّم في وقت لاحق معلومات عن جودة وكفاية البيانات المتاحة المتصلة بالخطر الائتماني الذي يمثل تقييمه أحد مقتضيات المعيار 9.

15- ورأت اللجنة أنه قد تم بذلك استعراض الوثيقة.

استعراض مواءمة شروط التمويل

16- قدَّمت الإدارة عرضاً مفصلاً عن استعراض مواءمة شروط التمويل وسلطت الضوء على عملية الإصلاح الطموحة الجارية من أجل تعزيز نموذج عمل الصندوق وتعظيم مساهمته الإنمائية على الأجل الطويل. وأشارت الإدارة إلى أن ازدياد طلب المقترضين من الصندوق لقدرٍ أكبر من المرونة وخيارات أكثر في المنتجات المالية المقدَّمة، ومزيداً من المواءمة والقابلية للمقارنة مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى.

17- وتشمل الوثيقة الاقتراحات التالية:

فيما يتعلق بالقروض المقدَّمة بشروط عادية:

(1) إدخال منتج بفرق سعر ثابت.

(2) آجال استحقاق وفترات سماح متغيِّرة وما يرتبط بها من أسعار تُعبِّر عن متوسط آجال الاستحقاق. ويهدف ذلك إلى تمكين المقترضين من تكييف القروض مع إدارة الدين وأسعار الصرف ومع ميزانياتهم الوطنية لتكييف ديونهم كي تناسب على نحو أفضل ما يحتاجون إليه لإدارة الدين الوطني العام. ويستجيب ذلك أيضاً لطلبات المقترضين بشأن تطبيق تمايُز في آجال الاستحقاق وفترات السماح ومواءمة عمليات التسعير ذات الصلة. ومن شأن ذلك أن يُعزز إمكانية المقارنة مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى دون المواءمة معها في فرض رسوم التزام ورسوم أوَّلية.

(3) تمايُز لعلاوة الاستحقاق مرتبط بفرق السعر تبعاً لدخل البلدان بعد تغيير منهجية البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وفيما يتعلق بالقروض المقدَّمة بشروط مختلطة:

(4) مواءمة تسعير تقويم العملة.

وفيما يتعلق بالقروض المقدَّمة بشروط تيسيرية للغاية:

(5) تغيير شروط استهلاك قروض اقتصادات الدول الصغيرة لتوفير قدر أكبر من التيسير.

(6) مواءمة التسعير مع العملة المعينة.

(7) تخفيض طفيف في مستوى التيسير، إلاّ في حالة اقتصادات الدول الصغيرة تماشياً مع التغييرات في المؤسسات المالية الدولية الأخرى التي تستخدم نهج إطار القدرة على تحمل الديون.

وفيما يتعلق بجميع القروض:

(8) تغيير معدل تواتر إجراء التغييرات بما يُعبِّر عن أسعار السوق من ستة أشهر إلى ثلاثة أشهر.

18- ومن المتوقع أن تسفر التغييرات عموماً عن أثر إيجابي على الصندوق من حيث تسريع التدفقات النقدية، وبالتالي تعزيز استدامته المالية وحل عدم التوافق الأساسي في إطار العملات.

19- وطلب أعضاء اللجنة إيضاحات بشأن عدة نقاط، وأعربوا عن تقديرهم للإدارة لما أبدته من استعداد لتنظيم حلقة دراسية محدَدة بشأن الموضوع في ضوء الطابع التقني الذي تتسم به الوثيقة. وطلب بعض الأعضاء معلومات إضافية عن الأساس المنطقي الذي تستند إليه الاقتراحات؛ والآثار التي ستمس الطلب على منتجات السوق؛ والمخاطر التشغيلية. واستفسر أعضاء آخرون عن توقيت العملية، مؤكدين ضرورة توضيح الصلات بالاستراتيجيات والأُطر الحالية والحاجة لوضع خارطة طريق. ولوحظ أيضاً أن الاقتراحات يمكن أن تؤثر على الإصلاح المالي الجاري وعمليات إدارة المخاطر. وطلب الأعضاء عدة إيضاحات بشأن السياق الأوسع، أي كيفية مواءمة الاقتراحات الحالية مع الاستراتيجية العامة للصندوق.

20- وقدَّمت الإدارة إيضاحات وتفاصيل.

21- ولوحظ أن الموضوع سيُعرض بعد ذلك أثناء حلقة دراسية غير رسمية في 19 يوليو/تموز. وعقب إجراء مناقشات مستفيضة، وافقت اللجنة على مواصلة استعراض الوثيقة في الاجتماع المقبل للجنة في سبتمبر/أيلول 2018.

استعراض سياسة الاقتراض بشروط غير تيسيرية

22- قدَّمت الإدارة بند جدول الأعمال، مؤكدة ازدياد أهمية اتجاهات الاقتصاد الكلي الدولية والهيكلية المالية المتطورة في الصندوق. وأشارت إلى ازدياد طلب البلدان النامية على التمويل المقدَّم بشروط غير تيسيرية كي تفي جزئياً باحتياجاتها الإنمائية. وطُبِّقت سياسة الاقتراض غير التيسيري في المؤسسة الدولية للتنمية واستخدمها صندوق التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي لتعزيز التنسيق بين الدائنين ولتثبيط المقترضين عن تحمل ديون غير تيسيرية كبيرة. ويعتمد إدخال هذه السياسة على العمليات الموسَّعة والموارد الكبيرة في المؤسسة الدولية للتنمية، أما في الصندوق فسيجري إنشاء لجنة داخلية لتطبيق الإجراءات ولتمكين الصندوق من تطبيق تدابير المؤسسة الدولية للتنمية تبعاً لكل حالة على حدة.

23- ولوحظ أنه على الرغم من أن تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون عزَّز حيز الاقتراض لدى البلدان فقد أثار مخاوف من تآكل المكاسب التي تحققت، وذلك من خلال التراكم السريع للدين العام الخارجي، وبالتالي تقويض

التوقعات المتعلقة بالديون. ويمكن للبلدان التي تحصل على مساعدة ميسَّرة أن تُبالغ في إنفاق الأموال أو تستخدم الديون غير التيسيرية بمستويات تتجاوز قدرتها على إدارة تلك الديون من خلال التدابير التخفيفية. وتهدف سياسة الاقتراض غير التيسيري إلى تقييد الخطر المعنوي الذي يمكن أن ينجم عن حصول المقترضين على موارد تيسيرية تزيد بالتالي من قدرتهم على الوصول إلى مستويات من الديون غير التيسيرية التي لا يمكنهم تحملها.

24- وتساعد سياسة الاقتراض غير التيسيري المقترضين على الحفاظ على ديونهم الطويلة الأجل التي يمكن تحملها، وتزيد قدرة الصندوق على تحقيق إدارة أكثر حصافة لموارده التيسيرية الشحيحة، بما في ذلك تقييد متأخرات الديون الحالية والمقبلة في حال تقديم الصندوق موارد إضافية خارج موارده الأساسية ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

25- وستُطبَق تدابير سياسة الاقتراض غير التيسيري سواءً من خلال تخفيضات في أحجام الموارد المخصصة و/أو تشديد شروط التمويل، تبعاً لمستوى الخرق ومراعاة للعوامل المتعلقة بالبلدان والمشروعات. والبلدان المعنية هي البلدان الأربعين المقترضة من المؤسسة الدولية للتنمية بموجب إطار سياسة الاقتراض غير التيسيري والمؤهلة لشروط الصندوق التيسيرية للغاية وتدخل ضمن نطاق إطار القدرة على تحمل الديون.

26- وأشارت الدول الأعضاء في نوفمبر/تشرين الثاني 2018 إلى أن البنك الدولي سيُقدِّم وثيقة عن سياسات الاقتراض غير التيسيري في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. واقترحت الدول الأعضاء أن يتريَّث الصندوق، قبل وضع سياسته في صيغتها النهائية، لحين صدور تقرير البنك الدولي الذي يمكن أن يثري وثيقة الصندوق. ومن الناحية الأخرى، شدَّد بعض الأعضاء على الحاجة إلى إدراك أن الصندوق ينبغي ألاّ ينتظر أكثر من اللازم قبل اعتماد سياسة مدروسة جيداً بشأن هذا الموضوع الهام.

27- ولذلك تم الاتفاق على تقديم وثيقة سياسة الصندوق بشأن الاقتراض غير التيسيري إلى لجنة مراجعة الحسابات في اجتماعها المنعقد في نوفمبر/تشرين الثاني للتصديق عليها من أجل الاستفادة من خبرة البنك الدولي ولدمج أي اتجاهات ناشئة عن المؤسسة الدولية للتنمية حينذاك، قبل تقديمها إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول، وقبل تعديل سياسات التمويل المقدَّم من الصندوق ومعاييره الذي سيعتمده مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2019.

28- واتفق أيضاً على استكشاف إمكانية عقد حلقة دراسية غير رسمية في 19 يوليو/تموز حول هذا الموضوع.

التقييم الخارجي لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في الصندوق لعام 2018 وتحديث إجراءات المتابعة

29- عرض مكتب المراجعة والإشراف بند جدول الأعمال وسلط الضوء في أثناء ذلك على النتائج الرئيسية التي أسفر عنها التقييم الخارجي للجودة الذي أُجري في يناير/كانون الثاني 2018. ولوحظ أن الاستنتاج العام الذي أسفر عنه التقييم، على غرار التقييمين السابقين، هو أن وظيفة المراجعة الداخلية في الصندوق تمتثل عموماً للمعايير الدولية للممارسة المهنية لمراجعة الحسابات. وأصدر خبير التقييم أعلى تصنيف ممكن.

30- ولوحظ أن مكتب المراجعة والإشراف قد أطلع لجنة مراجعة الحسابات في اجتماعها السابق على النتائج الرئيسية للتقييم. وتتضمن الوثيقة الحالية التوصيات النهائية. وسيُطبق مكتب المراجعة والإشراف بصفة خاصة مقياساً منقحاً للتصنيف من أجل زيادة الاتساق وللتمييز بين تصنيفات المراجعة. وستتكامل أنشطة

المراجعة المتعلقة بالمكاتب القطرية للصندوق مع الأنشطة الإشرافية والضوابط المفروضة على مدى كفاية فعالية الإشراف على الجوانب المالية والتوريد في المشروعات. وفي ضوء عملية تطبيق اللامركزية، سينظر المكتب أيضاً في معدل تبدُّل الموظفين، وثغرات التوظيف، وتوزيع عبء العمل، وتفويض السلطات؛ واستخدام الموارد المالية؛ وتحليل اتجاهات الميزانية؛ وتواتر أنواع معيَّنة من المشتريات.

31- وأشاد أعضاء اللجنة بمكتب المراجعة والإشراف على النتائج الإيجابية التي خلص إليها التقييم الخارجي للجودة؛ ولاحظ الأعضاء في الوقت نفسه أن النطاق الذي تغطيه المراجعة في مكتب المراجعة والإشراف سيستفيد من زيادة التركيز على المخاطر الاستراتيجية في الصندوق. وطلب الأعضاء توضيحاً بشأن الطريقة التي يتعامل بها المكتب مع المخاطر المؤسسية والاستراتيجية في أنشطته. وطلب الأعضاء أيضاً معلومات عن مراجعة الامتثال، خاصة في سياق المكاتب القطرية وازدياد تعقد عمليات الصندوق، وكذلك الإطار المالي المتطور.

32- وأوضح مكتب المراجعة والإشراف أن الخطر المتصل بتحقيق أهداف الصندوق هو أول الجوانب التي ينظر فيها المكتب عند صياغة خطته السنوية بشأن المراجعة وعند تخطيط وتنفيذ عمليات المراجعة. والواقع أن تقرير التقييم الخارجي للجودة تضمَّن تعليقات إيجابية في هذا الصدد. ويمكن زيادة توضيح الصلة بين نتائج المراجعة والمخاطر المؤسسية في الصندوق من خلال التقارير، خاصة بعد الإصلاح الحالي لإدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق. وأشار المكتب أيضاً إلى أن وضع الصيغة النهائية لخطته السنوية المتعلقة بالمراجعة شمل مشاورات مع لجنة مراجعة الحسابات – وهي ممارسة تكفل الحفاظ على الصلة بين خيارات المراجعة – كما أشار إلى أن لجنة مراجعة الحسابات علقت بالإيجاب على نطاق المراجعة المقرَّر لعام 2018. وسيتخذ المكتب خطوات لتعزيز تعاونه من الآن فصاعداً. وفيما يتعلق بأنشطة المراجعة في المكاتب القطرية، أشار مكتب المراجعة والإشراف إلى أن الهدف الرئيسي لأي مكتب قطري هو الإشراف على تنفيذ البرامج القطرية ودعمها بفعالية. ولذلك فإن الامتثال لم يكن هدفاً رئيسياً للمراجعة؛ وانصب التركيز بدلاً من ذلك في كل الحالات على كفاءة وفعالية عمليات الإشراف على البرامج ودعم تنفيذها. وأضاف مكتب المراجعة والإشراف أن الامتثال كان ولا يزال هدفاً رئيسياً لمراجعة إدارة المكاتب القطرية وتسييرها لأنه يرى أن عدم الامتثال للقواعد واللوائح والسياسات وقرارات الإدارة خطراً أساسياً محتملاً أثناء عملية تطبيق اللامركزية. ولوحظ أنه ستجري في عام 2018 مراجعة ستة مكاتب وبرامج قطرية في هذا المجال، وأن عمليات المراجعة ستُركز أكثر على إدارة الموارد المالية والبشرية.

33- ورأت اللجنة أن الوثيقة قد تم بذلك استعراضها.

استعراض اختصاصات التقييم المستقل للمخاطر الاستراتيجية والتشغيلية في الصندوق، وتحليل ثغرات إدارة المخاطر المؤسسية وهيكلها في الصندوق

34- قدَّمت الإدارة بند جدول الأعمال، مشيرة إلى أن الاختصاصات شملت البنود التالية من وثيقة الإطار الزمني لاستعراض وتحديث وتعزيز إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق، التي عرضت على لجنة مراجعة الحسابات في اجتماعها الثامن والأربعين بعد المائة الذي عقد في مارس/آذار:

(أ) التقييم المستقل للمخاطر غير المالية في الصندوق (المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية والمخاطر المتعلقة بتنفيذ البرامج)؛

(ب) تحليل الفجوة في مهمة وهيكلية إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق.

35- ولوحظ أن الغرض العام لهذه العملية هو تقييم المخاطر التي سيواجهها الصندوق في حال عدم الوفاء بأهدافه أثناء فترة التجديد الحادي عشر لموارده وما بعدها؛ واستعراض استراتيجيات وتدابير تخفيف المخاطر في الصندوق؛ وتقديم توصيات بشأن كيفية تعزيز ممارسات إدارة المخاطر، بما يشمل عمليات ومهام إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق.

36- وتشمل الاختصاصات أربعة مجالات تحليلية مترابطة: (1) تقييم المخاطر التشغيلية في الصندوق؛ (2) تقييم مخاطر تنفيذ البرامج؛ (3) تقييم المخاطر الاستراتيجية في الصندوق؛ (4) تحليل الفجوة في مهام وهيكل إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق. ولوحظ أنه سيجري تنسيق تقييم المخاطر التشغيلية مع تقييم المخاطر المالية لضمان تحقيق التكامل بينهما. ولوحظ أيضاً أن الإدارة ستشرع، بعد استعراض اللجنة، في عملية طرح عطاءات للتعاقد مع شركة استشارية لإجراء التقييم بهدف الحصول على النتائج والتوصيات بحلول نهاية السنة.

37- ورحبت اللجنة بالأعمال التي جرى الاضطلاع بها في صياغة الاختصاصات؛ وأضافت أنها تُدرك أنه سيجري تنظيم التقييمات المالية وغير المالية، قدر المستطاع، بشكل متوازٍ؛ واقترحت أن تشمل عملية التقييم إجراء مقابلات مع أعضاء لجنة مراجعة الحسابات وممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي بالإضافة إلى إدارة الصندوق.

38- ورأت اللجنة أن الوثيقة قد تم بذلك استعراضها.

استعراض المبادئ والمجالات الرئيسية للوحة مخاطر الصندوق

39- قدَّمت الإدارة الوثيقة، مشيرة إلى أن الغرض الرئيسي للوحة مخاطر الصندوق هو مساعدة المجلس على الوفاء بمسؤولياته الإشرافية المتعلقة بإدارة المخاطر. ولذلك تشمل لوحة المخاطر جميع مجالات المخاطر المؤسسية الأربعة في الصندوق: (1) المخاطر الاستراتيجية؛ (2) المخاطر المالية؛ (3) المخاطر التشغيلية؛ (4) مخاطر تنفيذ البرامج.

40- ولوحظ أيضاً أن المخاطر المعروضة في اللوحة مرتبطة بالأهداف المؤسسية للصندوق، وأنه سيجري زيادة تعزيز هذه الصلات في الوقت الذي ستتطور فيه اللوحة قبل تقديم صيغتها النهائية إلى المجلس التنفيذي في دورته التي ستعقد في ديسمبر/كانون الأول. ولوحظ أيضاً أن اللوحة ستسترشد بالتقييمات المستقلة للمخاطر التي لا تزال جارية في الصندوق. ولوحظ أن أهداف أو نطاقات المؤشرات ذات الصلة ستُدرج في النسخة النهائية.

41- ورحب الأعضاء بالوثيقة باعتبارها أداة هامة لممثلي الدول الأعضاء في المجلس ولأعضاء لجنة مراجعة الحسابات، وكذلك لإدارة الصندوق. ومن المتوقع أن تحدِّد تلك الأداة الجهات المسؤولة عن المخاطر وكذلك طريقة توجيه المخاطر (التصعيد أو التخفيض). ولوحظ أن المخاطر ليست جميعاً مرتبطة بمؤشرات موثوقة وأن المؤشرات في بعض الحالات يمكن أن تتسبب في التباس الاعتراف بالخطر المتصاعد. وأكد الأعضاء أيضاً أهمية إصدار وثيقة حية تستكمل بانتظام كي تُعبِّر عن بيئة المخاطر المتطورة.

42- واقتُرح إرجاء الموافقة على لوحة المخاطر إلى ما بعد إنجاز تلك التقييمات، أي بعد دورة المجلس في ديسمبر/كانون الأول، من أجل دمج النتائج ذات الصلة بالاستعراض الجاري للمخاطر دمجاً سليماً في لوحة المخاطر. وسُلط الضوء أيضاً على الدور الرئيسي للجنة مراجعة الحسابات في نشأة لوحة المخاطر وتطورها.

43- ورأت اللجنة أن الوثيقة قد تم بذلك استعراضها.

تعزيز الدور الاستراتيجي للجنة مراجعة الحسابات

44- قدَّمت الإدارة تحديثاً بشأن المناقشات التي دارت حول طرق تعزيز دور لجنة مراجعة الحسابات وما تقدمه من دعم إلى المجلس التنفيذي، بما يشمل النتائج الرئيسية للمعتكف الرابع للمجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2018. ولوحظت الأولويات التالية أثناء المعتكف:

(1) في ضوء الاجتماعات العديدة وحجم الوثائق ذات الصلة، يمكن تنظيم حلقة دراسية حول تنظيم الوقت؛

(2) ينبغي أن تركز تقارير لجنة مراجعة الحسابات على تقديم التوجيه الاستراتيجي إلى المجلس التنفيذي؛

(3) تقديم التقارير في الوقت المناسب، مع إمكانية إطلاع أعضاء اللجنة على ملخص لها عبر البريد الإلكتروني؛ ولوحظ أيضاً أن التقارير ينبغي أن تكون موجزة وأن تتضمن توصيات رئيسية دقيقة؛

(4) النظر في إدخال أدوات اتصال إضافية (مثل إنشاء جماعة على تطبيق واتساب) لضمان تقاسم المعلومات في الوقت المناسب مع الهيئات الفرعية وبين القوائم ولتمكين الدول الأعضاء من توضيح المسائل قبل الاجتماعات الرسمية.

45- ورحَّب أعضاء اللجنة بالعرض المقدَّم من الإدارة. واقتُرح إدراج موجز تنفيذي في تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات المقدَّم إلى المجلس التنفيذي. وسيجري التماس تعليقات أخرى أثناء دورة المجلس في سبتمبر/أيلول.

46- ورأت اللجنة أن الوثيقة قد تم بذلك استعراضها.

مواعيد اجتماعات لجنة مراجعة الحسابات في عام 2019

47- لاحظت اللجنة مواعيد اجتماعاتها في عام 2019، ووافقت على تعديل موعد الاجتماع الثالث والخمسين بعد المائة من 27 يونيو/حزيران إلى 20 يونيو/حزيران 2019.

تحديث بشأن تنفيذ بند اضمحلال القيمة في المعيار 9 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي

48- قدَّمت الإدارة تحديثاً شفهياً عن التقدم المحرز في تنفيذ بند اضمحلال القيمة المتضمَّن في المعيار 9 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي (الأدوات المالية).

49- ووجهت اللجنة شكرها إلى الإدارة على التحديث الذي يرتبط تماماً بالمناقشة التي درات من قبل مع المراجع الخارجي للحسابات.

50- ورأت اللجنة أنه قد تمت الإحاطة علماً بالتحديث.

التقارير المالية المعيارية المعروضة على المجلس التنفيذي (تقرير عن حافظة استثمارات الصندوق للفصل الأول من عام 2018)

51- لاحظت لجنة مراجعة الحسابات المعلومات الواردة في التقرير المتعلق بحافظة استثمارات الصندوق للفصل الأول من عام 2018. واقترحت اللجنة أن تشمل الوثائق المقبلة موجزاً تنفيذياً يتناول الأداء العام للحافظة.

52- ورأت اللجنة أن التقرير قد تم بذلك استعراضه.

مسائل أخرى

53- نظرت اللجنة في ثلاثة بنود فرعية في إطار بند مسائل أخرى:

(أ) تحديث بشأن اختيار خبير التقييم المستقل لتقييم المخاطر: أُحيطت اللجنة علماً بآخر المستجدات بشأن اختيار خبير التقييم المستقل الذي سيتولى إجراء تقييم المخاطر. ووقع الاختيار على شركة استشارية كبيرة بالاستناد إلى تقييم تقني وتجاري أجراه فريقان مستقلان. ووجهت اللجنة الشكر إلى الإدارة على ما قدمته من معلومات؛

(ب) طلب رئيس لجنة مراجعة الحسابات وسيلة بسيطة لتتبع البنود المطلوب متابعتها بعد كل اجتماع من اجتماعات لجنة مراجعة الحسابات وللوقوف على آخر المستجدات بشأن حالة تلك البنود؛

(ج) طلب رئيس لجنة مراجعة الحسابات لوحة فصلية تبين التقدم المحرز في تنفيذ التوجيه الاستراتيجي للصندوق.

54- لم تُناقش أي بنود إضافية تحت بند مسائل أخرى.